مجلة
الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies
Faculty of Politics and Economics
Suez University

مجلة علمية محكمة
(نصف سنوية)
تصدر عن
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

تأسست المجلة عام 2021

print Issn :2805-3028

ONLINE ISSN :2805-3036

https://psej.journals.ekb.eg/

السنة (٤)

العدد (١)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
وليست مسئولية كلية السياسة و الاقتصاد جامعة السويس

الترقيم الدولى الموحد للطباعة :3028-2805
الترقيم الدولى الموحد الإلكترونى :3036-2805

مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies

مجلة علمية متخصصة في الشئون السياسية والاقتصادية

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://psej.journals.ekb.eg

تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد (١) - السنة (٤)

تصدر نصف سنويًا

تأسست المجلة عام 2021

مدير التحرير
ا.د/ أحمد سعيد البكل

رئيس التحرير
ا.د/ أحمد محمود جلال

رئيس مجلس الا دارة
ا.د/ نيبال عز الدين عبد البارى

بحث بعنوان

أثر السياسية الروسية تجاه سوريا على موازين القوى الإقليمية والدولية منذ 2011

The impact of Russian policy toward Syria on the regional and international balance of power since 2011

اعداد

ياسر محمد عبد العال

باحث دكتوراه– كلية الدراسات الاسيوية– جامعة الزقازيق

المستخلص

شهدت روسيا بين عامي 2012 و2020، إعادة توجيه سياساتها العالمية، بدمج القوة الناعمة والصلبة والذكية. هذا التحول كان بارزًا مقارنة بفترة التسعينيات أو الحقبة السوفيتية، حيث استعادت روسيا دورًا مؤثرًا دون مواجهات مباشرة، شكلت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة غرب آسيا، نقطة محورية لاستعادة نفوذ روسيا العالمي، استغلت روسيا الأزمة السورية كفرصة للعودة إلى مناطق نفوذها التقليدية. دعم فلاديمير بوتين لنظام الأسد من خلال التدخل العسكري أعاد صياغة دور روسيا في المنطقة وعزز وجودها في البحر المتوسط وشمال إفريقيا والخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الروسية، سوريا، القوي الإقليمية، الدولية

Abstract:

Between 2012 and 2020, Russia witnessed a reorientation of its global policies, integrating soft, hard, and smart power. This shift was significant compared to the 1990s or the Soviet era, when Russia regained an influential role without direct confrontation. The Middle East, particularly West Asia, became a focal point for restoring Russia's global influence. Russia exploited the Syrian crisis as an opportunity to return to its traditional spheres of influence. Vladimir Putin's support for the Assad regime through military intervention reshaped Russia's role in the region and

strengthened its presence in the Mediterranean, North Africa, and the Arabian Gulf.

Keywords: Russian policy, Syria, regional and international powers

مقدمة:

ساهمت الأزمة السورية في إثارة نزاع داخلي اشتبكت معه أطراف خارجية، أيدت كلا منها جماعات أو قوى سياسية معينة، وهو ما أخرج الأزمة السورية عن سياقها المحلي، وأصبحت أزمة إقليمية ودولية، لذلك أصبح من الضروري معرفة تأثير الأزمة السورية على الأمن الإقليمي بشكل عام وتأثير السياسية الروسية تجاه سوريا على القوى الإقليمية والدولية الفاعلة خلال في الفترة (2011 الي 2022). كما كشفت تداعيات الأزمة السورية على دول الجوار الإقليمي أكثر من إشكالية منها ما يتعلق بعملية انتقال اللاجئين السوريين عبر الحدود، ومنها ما يتعلق بتحيُّز الطوائف العرقية أو المذهبية لمثيلتها من الطوائف السورية، وانعكاسات ذلك على المصالح الإقليمية للدول، ويخشى بالفعل من سيناريو وقوع حرب على أسس مذهبية او طائفية ي سوريا تؤثر على باقي دول المنطقة، وهو ما تتخوَّف منه الدول العربية الحريصة على أمن واستقرار سوريا خاصة مصر.

إن الخطوة التي اتخذتها روسيا بالتدخل العسكري المباشر في الصراع في سوريا كانت بمثابة نقطة تحول في المسار السياسي للصراع، من زاوية تأثيرها على جملة المواقف الدولية والإقليمية للأطراف المعنية بالأزمة، فوجود روسيا العسكري في سوريا خلق واقع جيواستراتيجي جديد استوجب تغييراً في كثير من المعطيات الخاصة بالصراع، وهو ما يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستقبل سوريا كدولة وإنما على مستقبل منطقة الشرق الأوسط ككل ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية فيها. وبحكم أهمية سوريا بالنسبة لروسيا، فقد تحركت الدبلوماسية الروسية خلال الفترة من 2015 إلى 2020م من أجل البحث عن حلٍّ سلميٍّ للأزمة، يُبقي على تماسك مؤسسات الدولة الرئيسية، والمحافظة على حقوق الأقليَّات خوفاً من المجهول إذا سقط النظام عسكريا، وضمان عدم إتاحة مساحةٍ للتنظيمات الجهاديَّة لتعيش أو تجد لها موطئ قدم لها في سوريا.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي:

ما هو أثر السياسية الروسية تجاه سوريا على موازين القوي الإقليمية والدولية الفاعلة في الفترة (2011 الي 2022)؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي نطرح عدة تساؤلات رئيسية وفرعية، منها:

ما هو موقف روسيا من التدخل الدولي في الازمة السورية؟

- ما هي سياسة روسيا تجاه تطورات الازمة السورية ؟

أهداف الدراسة: يسعي الباحث الي تحليل السياسة الروسية تجاه الازمة السورية وموقفها من التدخل الدولي في سوريا ومن بقاء نظام الأسد وذلك للإجابة على السؤال البحثي الذي يمثل مشكلة الدراسة والوقوف على مدي تأثير السياسة الروسية على الازمة السورية.

منهج الدراسة: يتحدد منهج البحث على ضوء طبيعته وهدفه وقد اعتمد البحث على منهجية علمية ممثلة في المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، في تقديم وصف تحليلي لتطور المواقف الروسية من القضايا العربية ووصف العلاقات الروسية السورية بالاستدلال التاريخي لعلاقات البلدين الممتدة لعقود، واستخدم الباحث مدخل المصلحة الوطنية للتعرف على مدي تأثير المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة السورية في الفترة من 2011 إلى 2022. من خلال التركيز على مفاهيم المصلحة الوطنية ومفاهيم القوة، وتركيز روسيا في عهد بوتين على الاستعانة بنظرية الواقعية الهجومية. كما كان لنظرية الدور والهيمنة والنظرية الإقليمية أهميتها في شرح طبيعة العلاقة بين روسيا كقوة عالمية تسعى للنفوذ والدور والهيمنة، وبين سوريا كدولة وقوة إقليمية بالمنطقة العربية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتحدد الفترة الزمنة للدراسة زماناً في الفترة من 2011 الي 2022.

الحدود المكانية: تتحدد مكاناً بنطاق محدد جغرافيا هو دولة سوريا ودول المنطقة العربية

تقسيم الدراسة: سيتم تناول الدراسة من خلال:

المحور الأول: تداعيات الصراع السوري على دول الجوار

المحور الثاني: التدخل العسكري الروسي في سوريا وأثره على موازين القوى الفاعلة

المحور الثالث: انعكاسات السياسة الروسية تجاه سوريا على ملفات الصراعات العربية

المحور الرابع: مستقبل العلاقات العربية الروسية الفرص والتحديات

المحور الأول: تداعيات الصراع السوري على دول الجوار

تشير الدراسات التي أُجريت حول الأزمات والحروب الداخلية التي شاهدتها دول عديدة بأن الصراع السوري مُرشَّحٌ للتمدُّد نحو الدول المجاورة، وهذا يقود إلى توقُّع أن تصيب شظايا الانفجار السوري دول الجوار إصاباتٍ بالغة، وقد سبق للرئيس الأسد أن هدَّد بحدوث زلزال إقليمي يشمل جميع دول المنطقة بما فيها تركيا وإسرائيل، خاصةً في ظل الموقع المركزي لسوريا في الجغرافيا الشرق أوسطية، وتداخل هذا الموقع مع التعقيد الديموغرافي والجيوسياسي في المنطقة، خاصةً منطقة الشام والعراق.[1]

كما تشير المؤشرات والتحذيرات الدولية إلى خطرين، الأول هو حدوث زلزال إقليمي وصفه "بان كي مون" بالحرب بالوكالة، والثاني احتمال أن يؤدي تشظِّي سوريا إلى تهديد الجغرافيا السياسيَّة لدول المنطقة، بما يستوجب إعادة ترسيم حدود "سايكس – بيكو" والاتفاقيات اللاحقة لها.

(أ) انعكاس الصراع في سوريا على لبنان

لم تنفع سياسة النأي بالنفس حماية لبنان من تداعيات الأزمة السورية، ولم تنفع ضمانة وجود حكومة حليفة لسوريا يسيطر عليها حزب الله، لمنع النظام السوري من استهداف قوى 14 مارس وتصفية حساباته القديمة والجديدة معها، سواء من خلال استهداف قياداتها أو من خلال التحضير لمخطط إرهابي يدفع باتجاه الفتنة، ويؤشر مسلسل الأحداث المتنقلة بين المناطق، بدءاً من الشمال ووصولاً إلى الجنوب والبقاع، إلى وجود نوايا مبيَّتة ومخططات سريَّة لإثارة الضغائن بين مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات السياسيَّة، وذلك في محاولةٍ لتصدير الأزمة السورية إلى لبنان. كما يشكل الانقسام الحاد بين اللبنانيين بين مؤيّد للنظام السوري ومؤيد للمعارضة البيئة المؤاتية التي يمكن استثمارها من قبل الطرفين السوريين من أجل خدمة أهدافهما ولو حدث ذلك على حساب لبنان.

بدأت تداعيات الأزمة السورية من خلال اتهام بعض المناطق والقرى بتهريب السلاح والإرهابيين إلى الداخل السوري، لكن سرعان ما برزت معضلة اللاجئين السوريين والتي تنامت بسرعةٍ فائقة، حيث تتحدث الإحصاءات عما يزيد على ثلاثمائة ألف لاجئ مسجل، بالإضافة إلى وجود ما يقارب من 800 ألف مواطن سوري على الأرض اللبنانية. يشكل هؤلاء اللاجئون عبئاً أمنيّاً واقتصادياً على لبنان وخصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار تعاطفهم مع الثورة وتنسيق بعضهم مع الجيش السوري الحر داخل سوريا أو مع خلاياه السريّة في لبنان.

(ب) انعكاس الصراع في سوريا على العراق

تعتبر العراق أيضاً من أكثر دول الجوار السوري تأثراً لاعتبارات عديدة، قد يكون من بينها طول خط الحدود الفاصلة بين الدولتين، والتداخل الاجتماعي والعشائري والجيواستراتيجي، وكان من الممكن أن يكون للقبائل العربية السنيَّة دوراً مؤثراً في دعم الانتفاضة السورية لولا معارضة حكومة العراق بزعامة المالكي لهذا الأمر ومساندتها للنظام السوري، بالرغم من أن غالبية سكان محافظة دير الزور السورية البالغ تعدادهم 1.2 مليون نسمة هم من السنة العرب ويحتفظون بروابط قبلية وثقافية واجتماعية مع العراق، علاوةً علي وجود فرعين أساسيين من القبائل العابرة للحدود السورية العراقية هما قبائل الجزيرة وقبائل وادي الفرات.

من الواضح إمكانية انعكاس الأوضاع الراهنة في سوريا على الوضع الأمني في العراق في حالة استمرار الأزمة على ما هى عليها الآن، من استعصاء النظام على السقوط في مقابل إصرار المعارضة على استمرار الثورة، أو حتى في حالة سقوطه نتيجة إمكانية تزايد عمليات تهريب السلاح من وإلى العراق والعكس، خاصةً مع وجود 600 كيلومتر من الحدود المشتركة والتي لا تتمتع برقابة حدودية جيدة من الجانبين، فمعظم مناطق الحدود السورية–العراقية مناطق رخوة أمنياً، رغم وجود قوات الأمن المرتبطة بالمالكي والأكراد والمسئولة عن السيطرة على المحافظات العراقية المحاذية للحدود مع سوريا، وكذلك وجود بعض فرق من الجيش العراقي المنتشرة في محافظة الأنبار المؤيدة مباشرةً لمناطق وسط سوريا في دير الزور ودمشق وحمص، بالإضافة إلى وجود قوات البشمركة التركية في شكل دوريات

في محافظة نينوى ودهّوك في مقابل مدخل محافظة الحسكة شمال سوريا، مع إمكانية انتقال العناصر والتنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة إلى سوريا، ما يعني خلق بيئة ملائمة لهذه التنظيمات تساعدها على التواجد والاستمرار خاصة بعد الانسحاب الأمريكي وزوال مبررات وجودها في العراق، ولاشك أن ازدهار هذه التنظيمات الجهادية وتزايد دورها في سوريا سيلقي بتبعاته السلبية على المشهد العراقي غير المستقر أساساً.

من المتوقع تزايد أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه أكراد العراق بزعامة مسعود برزاني في دعم الموقف الكردي داخل سوريا في الوقت الراهن، والذي يعمل بطبيعة الحال على تحقيق أكبر قدر من المكاسب التي تصب لصالح القضية الكردية بالمجمل، كما أنه من المتوقع تزايد الاتجاهات الاستقلاليَّة لأكراد العراق خلال المرحلة القادمة والتي بدأت إرهاصاتها بالحديث عن الاستقلال النفطي لإقليم كردستان.

ساهمت الأزمة السورية في إحداث قدر من التحوُّل في موازين القوى ما بين كل من العراق وإيران وتركيا، وذلك في ظل بحث إيران عن حليفٍ بديلٍ للحليف السوري من أجل الحفاظ على مصالحها الإقليمية، وهو الأمر الذي يرجِّح مزيداً من التدخل الإيراني في الشأن العراقي ومزيداً من التضييق على أهل السنة في العراق لصالح الشيعة، وكذلك الحال فيما يتعلق بميزان القوي ما بين العراق وتركيا، إذ تدعم كردستان العراق الآن إنشاء منطقة كردية بإدارة ذاتية على الحدود في سوريا، الأمر الذي يهدِّد بتشجيع المطالب الكردية للحصول على حكم ذاتي داخل تركيا نفسها، علاوةً على أن الأزمة السورية قد تساعد العراق على توسيع تحالفاته الإقليمية مع المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي.

(ج) انعكاس الصراع في سوريا على الأردن

فرضت التطوُّرات الإقليمية واقعاً أمنياً صعباً على الأردن، فالشريط الحدودي للمملكة البالغ 1613 كيلومتراً، والذي يشترك فيه مع أربع دول هى المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية والجمهورية السورية وفلسطين المحتلة، بات ما يزيد على ثلثيه ملتهباً، وفي وقت يحافظ فيه الأردن على استقراره، في ظل فوضى إقليمية بدأت بالعراق مع احتلاله

في 9 أبريل 2003 م، وزادها ما يجري في سوريا منذ انطلاق الثورة مطلع مارس 2011م، وجد الأردن نفسه أمام استحقاق أمني على مستوى الإقليم وليس على مستواه الداخلي فقط، مع تزايد قوة الجماعات الإسلامية العابرة للحدود التي تثير مخاوف الدول خاصةً الخليجية، إضافةً إلى تنامي حركة تهريب السلاح والمخدرات عبر الحدود.

يُعتبر الأردن معبراً لانتقال الجماعات الإسلامية المسلحة الطامحة للجهاد، حيث لا يمضي شهر من دون إعلان قوات حرس الحدود الأردنية عن ضبط مجموعات مسلحة أثناء محاولتها التسلُّل بطرق غير مشروعة إلى سوريا، كما يُعتبر الأردن نقطة لمرور المخدرات والأسلحة بين دول الإقليم. لقد دفعت التطورات والمخاطر الإقليمية العابرة للحدود الأردن قبل عامين إلى استحداث مديرية خاصة بحرس الحدود، تناط بها مهمة حماية الحدود وضبط عمليات التسلل والتهريب، وهى المهمة التي كانت من ضمن مهام القوات المسلحة الأردنية وتشكيلات من حرس البادية، ويبلغ قوام قوات حرس الحدود 10 آلاف عنصر، حسب قائدها العميد الركن حسين الزيود، الذي أشار إلى أن 4133 فرداً من تلك القوات مدعومة بنحو 450 آلية تناط بها مهمة حماية الحدود الأردنية السورية البالغ طولها 370 كيلومتراً.

تمثل الأزمة السورية منذ اندلاعها معضلة للسياسة الأردنية من زاوية العلاقات السياسية، حيث تَعرَّض الأردن لكثيرٍ من الضغوط ليتخذ موقفاً حيال هذه المسألة، وليكون فاعلاً باتجاهٍ معيَّنٍ من أجل إنهاء نظام الحكم هناك، إضافةً إلى الأبعاد الإعلامية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، فالأردن لا يتأثر فقط كحكومة بتداعيات الأزمة السورية، بل يشعر بذلك أيضاً المواطن الأردني بشكلٍ مباشرٍ، بحكم القرب من سوريا والعلاقات التاريخية مع شعبها، وصلات القربي والتجارة والتعاون والنسب والمصاهرة، إضافةً إلى أن معظم تجارة الأردن عبر البحر المتوسط تمر بالموانئ السورية.

إن التحديات التي تفرض نفسها على الأردن من جراء الأزمة السورية أشبه ما يكون بسوار النار الذي يحيط بالأردن من جميع الجهات، وفقاً لما ذكره أحد الباحثين الأردنيين، حيث تمر المنطقة بمخاضٍ قد يفضي إلى تحوُّلاتٍ جذريةٍ في شكلها السياسي والجغرافي. من المهم توصيف شكل هذه الحالة والتطرُّق إلى التوقعات في شكل برنامج التسوية القادم،

خصوصاً في ظل الأثر الواضح للأزمة السورية على الداخل الأردني، وذلك بسبب طول الحدود المشتركة بين الطرفين، إضافة إلى اختلاط الأوراق المتعلقة بهذه الأزمة وتداخل تأثيراتها على دول الجوار وتنّوعها.

(د) انعكاس الصراع في سوريا على تركيا

تنطلق السياسة التركية في التعامل مع الملف السوري من نهج التنسيق مع الأطراف الإقليمية الفاعلة مثل جامعة الدول العربية وبعض الدول الإقليمية المهمة مثل السعودية وقطر، وكذلك بعض الأطراف الدولية خصوصا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكنها تظلُّ حريصةً رغم كل ذلك على ألَّا تظهر كأداة في يد الغرب لتحقيق مصالحها، أو تظهر على أنها تتحرك بدافع مذهبي سني. كما تحرص تركيا على رفض التدخل العسكري الأجنبي من حيث المبدأ في سوريا والإقليم، على أن يظل ذلك خياراً أخيراً بشرط إصدار قرار من مجلس الأمن بخصوصه، وبإجماع المجتمع الدولي وبمشاركة تركيا فيه. تخشى تركيا من أن تصبح سوريا قاعدةً لهجمات حزب العمال الكردستاني على نطاقٍ واسع، كانتشار معسكرات تدريب للحزب على الأراضي السورية وتواجد قيادات مثل فهمي حسين ونور الدين صوفي وهما على صلة وثيقة بالاستخبارات السورية، كما تخشى أيضاً من احتمالات انهيار الدولة السورية واحتمالات تقسيمها أو نشوء دويلات عرقية أو طائفية فيها، ومن حدوث نزوح جماعي بأعداد كبيرة من سوريا إلى تركيا بما يحمله ذلك من انعكاساتٍ أمنيَّةٍ وطائفيةٍ وقوميةٍ على الوضع الترك.[2]

تتحسب تركيا لسقوط النظام السوري ودخول سوريا في حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، فإن ذلك يضر بالإستراتيجية التركية، نتيجةً لوجود دولة بحجم سوريا على الحدود معها، ورغم محاولة القيادة التركية تفادي الخيار الأصعب خاصةً خيار التدخل العسكري، إلا أن عامل الوقت يُعد عنصراً حاسماً في الضغط على الخيارات التركية التي تتجه بشكلٍ أكثر فأكثر نحو الخيارات الأكثر صعوبةً وتكلفة.[3]

المحور الثاني: التدخل العسكري الروسي في سوريا وأثره على موازين القوى الفاعلة

مثلت سوريا محور الإستراتيجية الروسية للعودة للنفوذ في الشرق الأوسط، حيث برزت منطقة الشرق الأوسط في الفكر الإستراتيجي الروسي كساحة لإعادة تغيير موازين القوى، حيث عمدت موسكو على توزيع قدراتها بما يتماشى مع مصالحها من خلال عاملين رئيسيين تمثلا في كل من الطاقة والأمن، وذلك من خلال السيطرة على شبكة أنابيب نقل النفط والغاز، فمنطقة البحر المتوسط تشكل بوابة الانفتاح الأساسية لروسيا خارج المجال الأوراسي، وتتيح لها الولوج للبحار والمحيطات كالمحيط الأطلسي، وبذلك تمثل خطوتها الإستراتيجية نحو المناطق البرية والبحرية التي تشكل عقد جيوسياسية بالنسبة لها.[4]

ازدادت توجهات ومصالح روسيا في المنطقة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد ما سمي بالربيع العربي، نظراً "للأهمية الإستراتيجية" للمنطقة والاضطرابات المتزايدة التي شاهدتها المنطقة، حيث زادت روسيا أنشطتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، رغم إنّ العلاقات بين روسيا والدول العربية أضعف من علاقاتها التجارية مع بعض دول الشرق الأوسط الأخرى.[5]

لا شك أن التدخل الروسي في الأزمة قد جاء بمثابة إنقاذ مباشر للنظام من الانهيار، فالوضع العسكري للنظام خلال الأشهر القليلة للتدخل الروسي كان سيء للغاية ، حيث تقلصت سيطرته على البلاد إلى نحو 18 بالمائة، في حين استنفذ جيشه 93 بالمائة من مخزونه من الصواريخ، ولم يعد قادراً على استعادة سيطرته أو إرجاع أي منطقة فقدها، وكان تفكير الأسد – كخيار أخير – هو التحصن بالمناطق الساحلية التي يقطنها أغلبية علوية وتتركز فيها أيضا معظم الأنشطة الاقتصادية وترك باقي المناطق للجماعات لتتقاتل فيما بينها على النفوذ والسيطرة ولتتحارب وتضعف وتنهي بعضها بعض، إلى ان يحين الوقت للاسترداد باقي المناطق مع تغير الظروف على الأرض أو تغير المواقف الدولية أو الإقليمية من الأزمة.[6] والخطوة الروسية الأخيرة لم تمنع سقوط النظام فحسب بل أنها منحته حرية حركة أكبر على المستوى الإستراتيجي ، فتواجد روسيا المباشر في مسرح العمليات منح عائلة الأسد، والنخبة العلوية المقربة منها، إضافة إلى القطاع السنِّي الذي لا يزال يؤيده هامش مناورة، حيث كانت هناك خشية – غير معلنة أو مسكوت عنها– من الهيمنة

الإيرانية المطلقة، وخاصة من سعيها الحثيث لاصطناع كيان مذهبي مرتبط بها على شاكلة حزب الله اللبناني، وكانت عائلة الأسد تخشى من مقايضة إيرانية تطيح بها بمقابل الحصول على حق رعاية وحماية العلويين والشيعة عبر ذلك الكيان والميليشيات التي أنشأتها، وعلى المستوى الإقليمي، ربما وجد بشار الأسد، ومعه روسيا، أن ارتباطه بإيران وحلفها الشيعي هو العقبة الكأداء التي تجعل من عملية اختراق سياسي للصف المعادي له عملية مستحيلة، وأن تولي أمره من طرف روسيا، بما لها من ثقل دولي ونفوذ على بعض العواصم العربية، مع تواري إيران عن المشهد قليلًا، سيجعله مقبولًا، أو على الأقل سيفتح إمكانية الحوار معه عبر القناة الروسية، على أمل أن تغيِّر تلك القوى الرافضة له بشكل مطلق بعض مواقفها منه، وربما تقبله مجددًا.

1) <u>تأثير التدخل الروسي على الحسابات الأمريكية</u>

قبل الخطوة الروسية الخاصة بالتدخل ، كان جوهر الموقف الأمريكي – الحقيقي وغير المعلن – مستند لتفاهم مع الروس يقضي بعدم دعم النظام السوري بأية شحنات متطورة من الأسلحة، بمقابل التزام الولايات المتحدة بمنع وصول أسلحة نوعية للثوار، مثل مضادات الطائرات التي دافعت واشنطن بحزم ضد توريدها للثوار، وبدورها لم تسلِّم روسيا للأسد أسلحة أو ذخائر غير التي كانت ملتزمة بتقديمها قبل الثورة، أيضاً لم تتدخل الولايات المتحدة الأميركية عسكريًّا في الصراع السوري لصالح الثوار خشية استيلاء الإسلاميين على السلطة وارتكاب مجزرة انتقامية بحق العلويين، وفضَّلت الضغط المتواصل لإجراء تفاوض يُفضي لانتقال سياسي يستثني بشار الأسد، وتبقى مؤسسة الجيش كضامن لحماية العلويين وبقية الأقليات.[7]

وأعقب ذلك التدخل الروسي المباشر عسكرياً فالحسابات اختلفت كثيراً، وأصبحت سيناريوهات عديدة قابلة للتطبيق، فمن حيث المبدأ، ليس لدى البيت الأبيض ما يقلقه من دخول الروس وغوصهم في المستنقع السوري وقضاياه العويصة، وربما سيكون تدخلهم المباشر مناسَبَة لتحميلهم التبعات السياسية والعسكرية والأخلاقية لتدهور الوضع هناك، وسيَلْفِت الانخراط الروسي أنظار الجماعات المتطرفة، ويستحوذ على نصيب من اهتمامهم

ونشاطهم الدولي الذي يتركز اليوم على استهداف الولايات المتحدة وأوروبا، وفي الوقت عينه سيراقب البيت الأبيض انتهاكات متوقعة للروس في حربهم، واستثمارها في الضغط السياسي في كافة المسائل الخلافية بينهما، عبر لعبة تبادل أدوار في مجلس الأمن، لا تبذل الولايات المتحدة خلالها مجهودًا أكثر من رفع بطاقة الفيتو الحمراء، كما فعلت موسكو طوال سنوات الثورة السورية الخمس، وترك الدبِّ الروسي يعاني مقيَّدًا في المستنقع شرق الأوسطي حتى تخور قواه.[8]

2) <u>تأثير التدخل الروسي على المواقف الأوربية من الأزمة السورية</u>:

أما فيما يتعلق بالمواقف الأوربية في مرحلة ما بعد التدخل العسكري الروسي ، فإن الأوربيون قد باتوا أكثر قبولاً للدور الرئيسي للأسد في المرحلة الانتقالية، بل أنهم أعلنوا عن دور أوروبي فعال في إنضاج الظروف والشروط الكفيلة بتحقيق تسوية يكون الأسد جزءاً رئيسياً فيها، وبذلك تكون الدول الأوروبية الفاعلة قد وضعت نفسها في إطار المدرسة الواقعية التي تتعامل مع المسائل السياسية في إطار فن الممكن، خاصة مع استفحال الأزمة الإنسانية السورية وتصاعد حدة الإرهاب من جهة، وارتفاع وتيرة الهجرة إلى أوروبا من جهة ثانية، فبدأت العواصم الأوروبية تميل إلى الطرح الروسي، فالأولوية الآن ليست للترف السياسي، وإنما لوقف الإرهاب والمعاناة الإنسانية التي تخطت الحدود الجغرافية السورية.

توافقت الخطوة الروسية مع قناعة أوربية مفادها أن محاربة تنظيم "داعش" يتطلب حضوراً عسكرياً على الأرض بعكس التوجهات الأمريكية التي ترفض أي تدخل عسكري بري في سوريا، ولما كانت الدول الأوروبية الكبرى غير قادرة على القيام بعمليات عسكرية برية خارج حدودها من دون غطاء أمريكي، وجدت في التدخل العسكري الروسي فرصة لا تعوض لإلحاق هزيمة ب "داعش" بعدما فشل التحالف الدولي طوال عام في تحقيق إنجاز عسكري مهم، لهذا السبب وجد الأوروبيون أنفسهم أقرب إلى موسكو فيما يتعلق بالحلول الكفيلة بإنهاء الأزمة السورية، فيما بدوا أقرب إلى واشنطن فيما يتعلق بالصيغة النهائية للتسوية السياسية ودور الأسد في مستقبل سوريا.[9]

تنظر أوروبا إلى التدخل الروسي في سوريا من منظار مختلف عن التدخل الإيراني، روسيا دولة كبيرة على المسرح الدولي، وقوة فاعلة في رسم السياسات الدولية، وتتشارك مع

الغرب في كثير من القضايا على الرغم من وجود تباينات كثيرة بينهما، ومن هنا الدعوات الغربية إلى ضرورة التعاون بين الدول الغربية وروسيا في سوريا، بحيث يكمل كلا الدورين بعضهما البعض.[10]

3) تأثير التدخل الروسي في سوريا على مواقف القوى الإقليمية الفاعلة:

نتيجة لتقاطع الأزمة السورية مع مصالح الدول الإقليمية وهي تركيا وإيران وإسرائيل، فقد كان للتدخل الروسي في سوريا آثار إستراتيجية على هذه الأطراف الفاعلة، ونشير لها فيما يلي:

(أ) تأثير التدخل العسكري الروسي على الحسابات التركية:

إنّ التدخّل العسكري الروسي في سوريا فرض على تركيا تحدّيين رئيسيّين هما:

التحدي الأول: يتعلق بجغرافية الانتشار العسكري الروسي في سوريا. التعزيزات العسكرية الروسية التي جرت مؤخراً في سوريا تشير إلى أنّ البقاء الروسي هناك غير مؤقّت، وإنما طويل الأمد، كما أنّ تركّزه الجغرافي على الساحل السوري وبغض النظر عن مصير سوريا كدولة، يفتح المجال واسعا أمام اجتهادات كثيرة أبرزها دعم سيناريو إنشاء كانتون علوي على الساحل، حيث تخشى تركيا أن يشجع ذلك الأكراد على أن يحذو حذو العلويين سواء بدعم من روسيا، أو بدعم من قوى غربية مثل الولايات المتحدة أو قوى إقليمية مثل إيران، خاصة وأن مليشيات حماية الشعب الكردي قامت بتقديم طلب رسمي إلى موسكو، من أجل إشراكها في العمليات العسكرية التي تجري من ناحية التنسيق والتنفيذ ومن أجل مدّها أيضا بتعزيزات عسكرية وأسلحة وعتاد، وهو ما يتعارض مع الأمن القومي التركي، وكما هو معلوم فإن أحد أسباب التدخل العسكري التركي الأخير في سوريا ضد داعش، هو قطع الطريق أمام وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه صالح مسلّم، لإقامة منطقة أو دولة كردية في الشمال السوري، وإرسال رسالة حازمة بأنّ تركيا لن تقبل أبدا إنشاء دولة كردية في الشمال السوري.[11]

التحدي الثاني: يتعلق بنوعية الانتشار العسكري الروسي ومطلب تركيا إقامة منطقة آمنة، فالتدخل العسكري الروسي في سوريا من شأنه أن يزيد من تعقيد المطلب التركي في إقامة

منطقة آمنة في الشمال السوري، أنقرة لا تزال تواجه صعوبات بالغة في فرض هذا المطلب، نتيجة المراوغة الدائمة التي تبديها إدارة أوباما إزاء الموضوع وكم الذرائع الطويلة التي تعرضها لتبرير رفضها، ومن المعروف أيضا أن إيران وروسيا من أشد المعارضين لطرح المنطقة الآمنة والحظر الجوي، وهذا يعني أنّ على من يريد المشاركة في إنشاء مثل هذه المنطقة في هذا التوقيت أن يضمن موافقة موسكو عليها، لتفادي إمكانية التصادم العسكري معها حال تمّ المضي قدما في الموضوع، دون أخذ اعتراضها عليه بعين الاعتبار، خاصّة أنّ نوعية بعض الأسلحة التي نشرتها روسيا في سوريا ترتبط بمثل هذا الموضوع، أكثر من ارتباطها بالذريعة الروسية العلنية، وهي محاربة تنظيم "داعش".[12]

إن التدخل الروسي سيعقد من الحسابات التركية بشكل غير مسبوق، ليس فقط لأنه تدخل عسكري من دولة كبيرة على حدودها، ولا لأن بوتين قد خلط الأوراق وقوّى ظهر الأسد في فترة لا يسيطر فيها الأخير على أكثر من 20 بالمئة من سوريا حصرا، ولكن أيضا لأن لروسيا يدا طولى على تركيا في الملف الاقتصادي وخصوصا الغاز الطبيعي، ضمن ميزان تجاري مائل بشدة لمصلحة القيصر الروسي، وهو ما يجعل الخيارات التركية محدودة جدا وربما باهظة الثمن إن أغضبت موسكو في فترة تذبذب الاقتصاد التركي الحالية. [13]

من ناحية أخرى، سيكون أي سيناريو لتقسيم سوريا ولو بشكل غير رسمي، وهو ما قد تهدف إليه التحركات الروسية الأخيرة– كارثيا على تركيا بكل ما تحمل الكلمة من معنى؛ فبالإضافة

إلى خطورة وجود دولة على حدودها مفككة، ستكون الحدود الجنوبية لأنقرة مسرحا لدويلة كردية تذكي النزعات الانفصالية لأكرادها وتعطي مساحات إضافية من العمل العسكري لحزب العمال الكردستاني بما يضعّف من إمكانية الخروج من دوامة التصعيد الحالية ويصعّب العودة لطاولة التفاوض السياسي.

(ب) تأثير التدخل العسكري الروسي على الحسابات الإيرانية:

رغم أن دخول روسيا إلى جانب إيران في سوريا ينظر إليه بإيجابية من جانب إيران، غير أن تلك الخطوة الروسية قد عقدت أيضاً من الحسابات الإيرانية ؛ فالتدخل الروسي

يصب في خدمة حليفها السوري الذي استثمرت فيها الكثير من الجهد والمال والرجال، وهناك توافق مصالح واتفاق في معظم الرؤى الإستراتيجية لقضايا الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا والعراق تحديداً، وهو ما كشف عنه اتفاق بوتين – سليماني، الذي تضمن آليات عمل للحفاظ على المناطق الساحلية، ذات التواجد العلوي والتي تضم مصالح حيوية وإستراتيجية لكل من طهران وموسكو،[14] حيث تتواجد القاعدة البحرية في طرطوس، التي تضمن للروس التدخل المباشر في البحر الأبيض المتوسط، في حين أن المنفذ للبحر المتوسط يمثل مصلحة عليا للإيرانيين، لكن كثافة الحضور الروسي في المعادلات السورية السياسية والميدانية، سيوفر للنظام في دمشق، هامش حركة ومناورة مع إيران، فلن تعود دمشق، أسيرة مكبلة للحليف الإيراني ، ثم أن الأجندة الروسية في سوريا، تلتقي وتفترق عن الأجندة الإيرانية.[15]

تكشف الخطوة الروسية الأخيرة عن وجود نوع من التفاهم أو التقاسم الوظيفي على الساحة السورية، فالطرفان يعتقدان بأن لا نجاة لنظام الأسد ما دام محسوبًا على حلفها المذهبي، ولإنقاذه لابد أن تتوارى إيران قليلًا مُفسحة المجال للروس لتصدر المشهد، بحيث تواصل إيران تنمية قطاع الميليشيات المرتبط بها، ولكن بعيدًا عن الأضواء، بينما تتولى روسيا ترميم الجيش النظامي وإعادة تأهيله.[16] إن منطق الصراع على النفوذ في الحيز السوري الضيق، سيقود حتمًا إلى تدافع أو تصادم بين القوتين، بيد أن طهران ستصبر ولا شك حتى ينجلي غبار المعركة، فإن انتصر الروس تقوَّت بهم على الإقليم كله، وإن هُزموا ومعهم الأسد، فإن خيارها البديل المتمثل بالميليشيا الطائفية، سيكون جاهزًا.[17]

(ج)تأثير التدخل العسكري الروسي في سوريا على الحسابات الإسرائيلية:

زيادة مستوى التدخّل العسكري الروسي في سورية قد اعتبرته إسرائيل أمراً مهماً يمكن أن يخدم أهدافها وسياساتها. فالتدخّل الروسي وفقًا للرؤية والتحليلات الإسرائيلية سيمنع سقوط نظام بشار الأسد ويطيل أمد الحرب، ويجعل منطقة الساحل التي يطلق عليها الإسرائيليون "سورية الصغرى"، منطقة نفوذ روسية تحت حكم بشار الأسد، ما يزيد من

تشظي سورية واحتمالات تقسيمها إلى مناطق نفوذ مختلفة. وينسجم هذا كلّه مع سياسات إسرائيل ومواقفها التي بلورتها منذ تفجّر الثورة في سورية، وهي إطالة أمد الحرب في سورية أطول فترة ممكنة من أجل إضعاف سورية الدولة والشعب والجيش إلى أقصى درجة ممكنة، وإبقاء نظام بشار الأسد في الحكم، ولكن ضعيفًا، لكي يبقى هناك عنوان رسمي يجري التفاهم معه.[18]

أمّا المحاذير الإسرائيلية، فترتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى قدرة إسرائيل على الاستمرار في فرض خطوطها الحمراء التي حددتها منذ بداية الصراع في سورية، مع الأخذ في الحسبان الزيادة الملحوظة في حجم الوجود العسكري الروسي في سورية. فمنذ انطلاق الثورة في سورية، حددت إسرائيل خطوطًا حمراء لنظام بشار الأسد، إذا ما جرى اختراقها فإنّ إسرائيل تتدخل عسكرياً؛ وهي: عدم نقل أسلحة ثقيلة من سورية إلى حزب الله ومنظمات أخرى في لبنان، ويشمل ذلك السلاح الكيماوي ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة وصواريخ أرض– بحر متطورة وصواريخ أرض – أرض بعيدة المدى.[19] وشملت الخطوط الحمراء أيضًا رفض إسرائيل وجود قوات تابعة لحزب الله وإيران في المنطقة المتاخمة لحدود الجولان السوري الذي تحتلّه إسرائيل؛ وذلك في حين رحّبت إسرائيل بتدخّل قوات حزب الله والقوات الإيرانية في الحرب لمصلحة النظام في المناطق الأخرى من سورية، لاعتقادها أنّ هذا التدخّل يخدم هدفها في إطالة أمد الحرب في سورية، وفي تأجيج الصراع الطائفي فيها وفي المنطقة، وفي استنزاف كلٍ من حزب الله وإيران ومختلف أطراف الصراع.[20]

المحور الثالث: انعكاسات السياسة الروسية تجاه سوريا على ملفات الصراعات العربية

أبرز التدخل الروسي المباشر في سوريا مع نهاية سبتمبر 2015م، التوجه في السياسة الخارجية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لجهة تعزيز طموح روسيا إلى دور أكبر في عالم متعدد الأقطاب وصولاً إلى اعتبار نفسها شريكاً للغرب في تقرير السياسات الدولية ولعل دور روسيا في العالم العربي، وفي سوريا على وجه الخصوص، يكشف أكثر من أية حالة أخرى عن هذا التوجه.

ظلت المنطقة العربية محوراً أساسياً من محاور الصراع والتنافس بين استراتيجيات القوى الدولية العظمى، ومجالاً حيوياً لتطبيقاتها الجيوبوليتيكية منذ بداية القرن الماضي، وكانت روسيا، سواء في الحقبة القيصرية أو السوفييتية أو في مرحلتها الراهنة، إحدى القوى الأساسية التي اهتمت بإيجاد نفوذ لها في المنطقة، بسبب عوامل عديدة إستراتيجية وسياسية واقتصادية. [21]

شكلت روسيا تاريخياً قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط وتؤرخ لتواجدها في الشرق الأوسط بتدخلها في منطقة الهلال الخصيب سنة 1772 ضد الأتراك وكان الهدف من التدخل العسكري حماية الأقلية المسيحية الأرثوذكسية من تعسف الإمبراطورية العثمانية، ويمكن اعتبار أن التدخل العسكري الروسي الحالي في منطقة الشرق الأوسط، هو الأوسع من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فبعد سقوط الدولة العثمانية تم اقتسام المنطقة كما هو معروف بين بريطانيا العظمى وفرنسا وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار الحقبة الاستعمارية، سمحت فرنسا وبريطانيا لروسيا أن تلعب دور العراب لبعض الدول العربية، واستخدام موسكو هذه الدول في إطار الحرب بالوكالة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في خضم مرحلة الحرب الباردة وكانت العديد من الدول العربية التي واجهت الدول الاستعمارية الكبرى قد اتبعت النظام الاشتراكي واستلهمت أنظمتها من النموذج السوفيتي كمصر والجزائر وليبيا وسوريا والعراق، غير أن درجة ثقة هذه الأنظمة بالاتحاد السوفيتي غالباً ما كانت تهتز وتتأرجح مع عدم قدرة السوفييت ورغبتهم في دعم القضايا العربية واستغلال التناقضات ما أدى بمصر سنة 1972م، مثلا إلى خروج الخبراء السوفييت والالتحاق بالمعسكر الغربي بعد توقيع معاهدة السلام .[22]

بعد نهاية الحرب الباردة، ظلت روسيا بعيدة عن أي دور في الشرق الأوسط وظلت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الكبرى الوحيدة في الشرق الأوسط، وبعد التدخل الأمريكي في العراق بعد حرب الخليج الأولى والثانية، ظلت روسيا متمسكة بموقفها بعدم التدخل في الصراع وانتقدت التواجد الأمريكي في العراق وأفغانستان على اعتبار كونه خطوة متسرعة وغير محسوبة وخاصة مع عدم وجود خطة أمريكية لمرحلة ما بعد نهاية الحرب أي إشكالية إعادة بناء الدولة الوطنية في كل من العراق وأفغانستان. [23]

فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخياً الاهتمام بالشرق الأوسط، بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، وقد بقيت السياسة السوفيتية تعطي اهتماما بالغا للشرق الأوسط حتى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وعادت روسيا الاتحادية في عهد الرئيس بوتين لتولي اهتماما للشرق الأوسط بعد فترة ساد فيها تراجعا واضح لسياستها نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية في روسيا، وانشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا.[24]

(أ) استعادة الدور الروسي في الملف اليمني:

لتقييم الوجود الروسي بالمنطقة، ينبغي أن نضع في اعتبارنا، قبل كل شيء، أن سوريا حالة خاصة، وتعد استثناء للقاعدة التي وضعتها موسكو لنفسها للتعامل مع صراعات الشرق الأوسط والمنطقة العربية، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي والأيديولوجية الشيوعية، صارت روسيا أكثر برجماتية، فلم تعد سياستها تقوم على منح التأييد الكامل غير المشروط لطرف ما، بل أصبحت من حيث المبدأ تهدف في المقام الأول إلى خدمة مصالحها الخاصة.

تعد سياسة الكرملين تجاه الأزمة في اليمن منذ بدايتها في عام 2011م، وحتى الآن مثالاً للبرجماتية التي صارت السياسة الروسية تتسم بها. حيث قامت روسيا منذ بداية الأزمة اليمنية بفتح قنوات مع جميع اللاعبين المؤثرين في الأزمة، فمنذ الأيام الأولى، حاولت موسكو أن تبعد نفسها عن الصراعات القبلية داخل البلاد بكل خصوصيتها وحساسيتها، حرصاً منها على عدم التورط في الصراع والانحياز لأي طرف من أطرافه، وإلى حد ما لا يزال هذا الموقف الذي اتخذته موسكو يساعدها على أن تظل على اتصال بجميع الأطراف المتحاربة في اليمن.

كما تتبنى موسكو موقفاً مشابهاً تجاه القوى الإقليمية المنخرطة – بشكل أو بآخر– في الصراع اليمني، وما زالت روسيا تحاول في هذا الصدد أن تحافظ على التوازن في علاقاتها مع إيران والسعودية، وألا تنحاز إلى أي منها، وبالإضافة إلى ذلك، فإن موسكو

تسعى دائماً إلى أن يكون للمبعوث الخاص للأمم المتحدة دور أكثر فاعلية في التعامل مع الصراع الإقليمي في اليمن، وهو ما يدل على رغبة موسكو في عدم تحمل المسؤولية بمفردها، وحرصها على "الاختباء" خلف الرأي الجماعي للأمم المتحدة. على سبيل المثال، لم يسبق أن استخدمت روسيا حق الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن قضية اليمن، سواء كانت تلك القرارات أساسها مقترحات عربية أو غربية، وهو عكس موقفها من قضية سوريا.

(ب) الانتقال من سوريا لشمال إفريقيا:

بعد تمكين الحكومة السورية من السيطرة على مساحات واسعة من سوريا، أصبحت أعين موسكو على ليبيا، وبدأت بإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية، والمرتزقة المعروفين بمجموعة "فاغنر" لمساندة الجيش الليبي، الذي يسيطر على شرق ليبيا، أن الحضور الروسي في ليبيا سيكسبها نفوذاً كبيراً على أوروبا على المدى الطويل، وسيتحكم الروس بملفين استراتيجيين بالنسبة للأوروبيين، الأول ملف الطاقة، والثاني ملف اللاجئين، الذي لا يزال مصدر قلق كبير لكثير من الدول الأوروبية، ما يعني أن أي أزمة أخرى للاجئين تنبثق من ليبيا يمكن أن تعيد التوترات، وتعزز من تصاعد اليمين المتشدد ويزعزع استقرار الاتحاد الأوروبي الهش بالفعل، وسيكون بإمكان الروس الضغط على دول الاتحاد الأوروبي من خلال هذين الملفين لتحقيق مكاسب فيما يخص قضايا انتشار الصواريخ في دول أوروبا الشرقية، وملف احتلال جزيرة القرم، والدفع من أجل إنهاء العقوبات المفروضة عليهم.[25]

(ج) تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة:[26]

تسعي روسيا إلى تحقيق الأمن لحدودها الجنوبية ويرجع ذلك في فشل روسيا والدول المستقلة في إيجاد منظمات أو مؤسسات قادرة على حماية تلك الدول والفصل في النزاعات الحدودية وتهدئة الحركات الانفصالية ولاسيما الحركات الإسلامية، وأثبت التاريخ أن النزاع قد يصل إلى ظاهرة الانتشار الإقليمي في حالة وجود عامل مشترك بين تلك الدول.

تتبع روسيا سياسة وقائية في مواجهة الحركات الإسلامية والانفصالية من خلال توسع علاقاتها مع دول المنطقة، ولذلك تسعى روسيا إلى خلق نظام إقليمي مستقر قرب حدودها. تسعي روسيا إلى إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب من أجل الوقوف أمام نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وهذا ما يفسر ما تقوم به روسيا من إقامة علاقات مع دول مناهضة للولايات المتحدة في المنطقة مثل إيران وسوريا والجيش الليبى في شرق ليبيا.

(د) تقديم روسيا للعالم العربي كبديل موثوق عن الولايات المتحدة:

تتأثر مجموعة الأهداف الروسية بالمنطقة العربية بشكل كبير بالمنافسة القائمة بين روسيا والغرب وأزمة العلاقات الراهنة بينهما، بداية تهدف زيادة الاتصالات مع العالم العربي إلى تجنب العزل الدولي الكامل لروسيا وظهور تجمعات مناهضة لها في المنطقة، كما تهدف إلى إنشاء رافعة يمكن استخدامها للتأثير على سلوك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه روسيا، ومن هذا المنظور يعتبر الروس أن انخراطهم في سوريا ومشاركتهم في القضايا الإسرائيلية–الفلسطينية هو إثبات للغرب بأنه لا يستطيع التعامل مع هذه القضايا من دونهم، كما أنه يعتبر إشارة للغرب بألا يستمر بالضغط عليهم في القضية الأوكرانية أو قضية العقوبات، ونلاحظ، من منظور قصير الأجل، أن الروس لا يكثفون من استخدام هذه الرافعة إلا من أجل التأثير على سلوك البلدان الغربية.[27]

هناك مسألة الدعاية لمفهوم موسكو حول ما تعتقده محقاً، ولكن من الضروري في هذا المضمار التمييز بين المقاربات السوفيتية وقرينتها الروسية، فالجزء الأيديولوجي من إستراتيجية الروس في الشرق الأوسط صغير ومحدود جداً، حيث تسعى موسكو حالياً إلى استخدام إستراتيجية التوازن مع الدول الفاعلة، ليست كل الدول في الشرق الأوسط سعيدة بأن تكون جزءاً من هذا الخطاب بين روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول الشكل الأمثل للنظام العالمي.[28]

وبإلقاء الضوء على الجوانب السياسية، فإن القيادة الروسية تستخدم سياستها في الشرق الأوسط لتشكيل الرأي العام داخل البلد، وهذا أمر هام جداً بالنسبة إلى الرئيس الحالي

بويتن، نظراً للانتخابات البرلمانية القادمة، فمن هذا المنظور تؤكد الإجراءات الروسية في الشرق الأوسط على الدور القيادي لها في المنطقة.

يرى القادة الروس أن مصالح روسيا الوطنية تتطلب من روسيا السعي لتقديم نفسها كبديل عن الغرب في المنطقة في صيغة منافسة سلمية بعيدة عن المجابهة التي امتازت بها مرحلة الحرب الباردة، ويعد هذا شرطاً ضرورياً في وقت لازال فيه وجود الغرب في المنطقة يتمتع بالنفوذ السياسي والاقتصادي، أما الشرط الآخر فهو ضرورة أن تقوم العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط على أساس المصالح الروسية وانطلاقا من المميزات التي تتمع بها هذه الدول، والجدير بالذكر فهناك عدة اعتبارات قامت عليها الإستراتيجية الروسية في المنطقة **منها**:[29]

- وضع حد للنزاعات والصراعات المنتشرة على مقربة من حدودها كالنزاعات ذات المشاعر الإسلامية، فالقيادة الروسية تشعر أن جيرانها المسلمين مازالوا غير قادرين على خلق دولة قابلة للحياة وينبغي لروسيا أن تنهض بهذا الدور لأجل ترتيب الأوضاع السياسية في المناطق المحاذية لها بشك يحفظ أمنها.
- دخول روسيا المنطقة من جديد هو سياسة وقائية لمنع الاندفاع الإسلامي أو مواجهة ما يوصف بالتهديد الإسلامي الشامل الذي تتحدث بشأنه نظرية الدومينو، فهي تسعى لاستقرار نظام الإقليمي قرب حدودها، وترى روسيا أن إعادة تأكيد مصلحتها الوطنية في إيجاد نظام إقليمي مستقر أصبحت ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لمجابهة التحديات الخارجية.
- السعي الروسي لإيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، وتساهم في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة كي تتاح لروسيا فرصة الدخول في عملية السلام، واثبات قدرتها ومكانتها على الساحة الدولية، وهو ما يفسر السعي لإقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من أجل خلق توازن إستراتيجي في المنطقة تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية والأوروبية.

- حاجة روسيا لإيجاد شركاء اقتصاد، أسواق تجارية وسوق للسلاح، إذ تسعى روسيا للحصول على المكاسب الاقتصادية، ولاسيما على فرص للاستثمار وأيضاً للحصول على العملات الصعبة المتوفرة في المنطقة العربية.

المحور الرابع: مستقبل العلاقات العربية الروسية الفرص والتحديات

فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخيً الاهتمام بالشرق الأوسط، بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، وقد بقيت السياسة السوفيتية تعطي اهتماما بالغا للشرق الأوسط حتى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وعادت روسيا الاتحادية في عهد الرئيس بوتين لتولي اهتماما للشرق الأوسط بعد فترة ساد فيها تراجعا واضح لسياستها نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية في روسيا، وانشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا.

(أ) تعظيم المصالح الاقتصادية الروسية العربية:[30]

من مصلحة الروس الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الناشطة مع منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وذلك سيكون من أجل تعويض الأثر السلبي للعقوبات والعقوبات المضادة على الاقتصاد الروسي، حيث شهدنا تصاعداً في التبادل ونمواً في بضائع المنتجات الغذائية للبلدان العربية، كما يسعى الروس بشكل حثيث إلى التفاوض حول عقود استثمار جديدة في المنطقة.

يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى الهدف الثاني ضمن النمو الاقتصادي، ألا وهو حماية مصادر الدخل الموجودة، ففي حين كان ينظر إلى الشرق الأوسط على أنه أقل شأناً قبل العام 2012م، استحوذ الشرق الأوسط فجأة على أهمية كبرى، بعد أن دفعت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الروسي والعقوبات المفروضة على الشركات الروسية إلى حسبان حساب كل كوبيك (قرش) وعند إلقاء نظرة على هذه المعطيات، نجد زيادة في حجم التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي، ويصرح بعض الباحثين بأن حصة

العالم العربي في التجارة الروسية لا تزال صغيرة جداً، أي حوالي 4 إلى 5%، والرد هو أنه يجب الحكم على أهمية ذلك من خلال معاينة صناعات محددة. [31]

فبالنسبة إلى الاقتصاد الروسي، كان للروابط مع العالم العربي شأن هام في صناعات معينة، على سبيل المثال، ينظر المنتجون الزراعيون والجهات المسئولة عن تصدير الحبوب إلى الشرق الأوسط والبلدان العربية على أنها الوجهة الرئيسية لصادرات الحبوب. كما استحوذت الدول العربية بعد الربيع العربي، وخصوصاً بعد الأزمة السورية، على أهمية خاصة بالنسبة إلى شركات تصدير السلاح الروسية. إن الروس نشيطون للغاية فيما يخص تطوير علاقاتهم في المجال النووي، ومجال التقنيات العالية، والترويج للتكنولوجيات والمنتجات المرتبطة بصناعة الفضاء والصناعة البتروكيميائية، وتجد كافة هذه المنتجات مكاناً لها في العالم العربي، وبالتالي تزداد مصادر الدخل التي يحتاجها الروس بشدة لاقتصادهم المتعثر.[32]

يرتبط جانب آخر من العلاقات الاقتصادية الروسية مع الشرق الأوسط خلال الظرف الراهن بمصالح شركات الطاقة الروسية، ومن هذا المنظور يمثل الشرق الأوسط مصدراً للتحديات الصعبة بالنسبة إلى للاقتصاد لروسي، ولكنه يمثل في الوقت عينه فرصاً سانحة له. فقد أظهرت خبرة الشركات الروسية العاملة في العراق وكردستان العراق جلياً أنه من خلال تسخير المزيد من الموارد بغية الانخراط في اقتصاديات الدول النفطية العربية، يستطيع الروس زيادة كمية النفط التي يمكنهم بيعها في الأسواق الخارجية، مما يعوض تراجع أسعار النفط.[33]

من جانب آخر وفي قطاع الغاز الطبيعي، فإن دولاً مثل قطر تمثل تحدي طويل الأمد لقطاع صناعة الطاقة الروسي، لكن وحتى في هذا المجال يقوم الروس باختيار استراتيجيات مثيرة جداً، فالروس لا يحبذون فكرة المنافسة مع الدول العربية، بل يفضلون الانخراط معهما على نحو أوسع، حيث بدأ هذا المشروع في عام 2008م، طرح الروس والإيرانيون والقطريون فكرة الترويكا، ثم تم الانتقال إلى منتدى الدول المصدرة للغاز، ويعتبر هذا المنتدى حالياً من الأدوات الرئيسة التي ترغب موسكو في استخدامها بغيةً التأثير على تطوير قطاع صناعة الغاز في المنطقة.

(ب) التعاون العسكري الروسي العربي

تشارك موسكو بشكل نشيط في المواجهة مع الغرب، ومن الضروري التقليل من شأن التحديات التي تظهر في أماكن بديلة، لأن السلطات الروسية تعي تماماً أنه لا يمكنها تحمل تبعات كل تلك القضايا مجتمعة، ويزيد ذلك من المصلحة في التعامل مع القضايا الناشئة وتسويتها مثل التحدي الذي يمثله الجهاديون وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجرائم العابرة للحدود.

أظهر الروس بأن لديهم خطوطاً حمراء في المنطقة وبأنهم مستعدون للدفاع عنها، وقد نجح، من هذا المنظور، العناد الذي أظهرته موسكو في دفاعها عن (رئيس النظام السوري بشار الأسد) بشكل غير متوقع، وبدأ الخصوم والنُقّاد الرئيسيون في المنطقة بالاعتراف بروسيا كعامل ضروري يجب أخذه بعين الاعتبار في المنطقة، وخاصة بعد عام 2013م، حيث لم تعد تعتبر موسكو لاعباً ضعيفاً، بل أصبحت جزءاً من واقع الشرق الأوسط ويمكنها أن تغير قواعد اللعبة. [34](1)

يبدو أن روسيا تحاول استعادة دورها أثناء فترة الحرب الباردة كثقل موازن للولايات المتحدة في المنطقة، وهنا أود التأكيد على أن القسم المعادي للغرب في السياسة الخارجية الروسية يختلف عن ذلك الذي كان موجوداً إبان الحقبة السوفيتية، فالروس لا يعادون الغرب بشكل مباشر، بل يستغلون الأخطاء التي تقترفها أنظمة الحكم في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذا كان الغرب متردداً حيال دعم مبارك، فالروس يدعمون الأسد بقوة، وإذا كان الغرب متردداً حيال تزويد مصر بالأسلحة، فروسيا جاهزة لإرسالها، وإذا كان للغرب إجراءات معقدة من أجل زيادة الدعم العسكري للعراق، فلا يستغرق الأمر سوى بضع ساعات كي تقوم روسيا بإرسال منظومة الأسلحة اللازمة لمحاربة داعش في هذا البلد. [35]

تم إقرار هذه الاختلافات بالإضافة إلى المكاسب المحققة من الإخفاقات والأخطاء التي يرتكبها خصوم الروس، وهي تصب في مصلحة موسكو في نهاية المطاف، وأخيراً فإن موسكو معتادة على استخدام الخطاب الأيديولوجي عند مناقشة الوضع المحلي في بلدان العالم، وبالتالي فهي غير مهتمة بالحرية أو الديمقراطية في مصر، كما أنها تطرح

مسألة حقوق الإنسان في السعودية بحذر شديد وفقط عندما يكون هناك حاجة أو مصلحة عند المملكة العربية السعودية، ولكن في ما عدا ذلك، إن الشعار الرئيسي هو أننا مستعدون للتعامل مع أية حكومة شرعية مستعدة للتعامل معنا، مما يؤدي ذلك إلى صياغة سياسة توازن بين الأطراف الرئيسة في المنطقة، وهي تعمل بشكل جيد إلى حد الآن.

(ج)التعاون الثقافي الروسي العربي:

العلاقات العربية – الروسية ليست بالحديثة، وإنما تمتد لقرون طويلة خلت، حيث يرى الروس أن المنطقة العربية هي منطقة مجاورة تقع على أطراف منطقة "أوراسيا" التي تمثِّل مع أوروبا السلافية (البلقان) منطقتين مهمتين لجمهورية روسيا، وبالتالي فإن لهما الأولوية في السياسة الخارجية لموسكو منذ زمن بعيد، وساعدت عدة عوامل على تحقيق التواصل في العلاقات بين روسيا والبلدان العربية، أبرزها كون ملايين الروس يدينون بالإسلام، وقد ساعد على تدعيم العلاقات الدينية بين روسيا والعرب هو سقوط الشيوعية وتخلي الوريث الروسي عن هذه الأيديولوجية، وقد امتدت العلاقات من النواحي الثقافية والدينية والسياسية إلى الجوانب الاقتصادية والتجارية والإعلامية، وذلك لما للجانبين الروسي والعربي من قدرة إنتاجية هائلة من الغاز والنفط، وبالتالي فإن التعاون بينهما يلعب دوراً كبيراً ذا أهمية في تحديد مستقبل أسواق تلك المنتجات الحيوية في العالم.[36]

يرى الباحث بأن بالنظر إلى كثافة الروابط الراهنة بين روسيا والشرق الأوسط، أعتقد أنه، حتى لو تحسنت العلاقات الروسية مع الغرب، فلن نشهد عودتها إلى وضع ما قبل العام 2012م، فالروس ينخرطون أكثر فأكثر في المنطقة مما يشكل قاعدة لتنطلق منها الشركات، ومن هذا المنظور طويل الأمد، سنشهد احتفاظ روسيا بدور من شأنه التأثير على الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة. وربما الوضع العام كذلك، وأنه بغض النظر عن الديناميكية الروسية في المنطقة والعالم، فإن إصرار العالم العربي على السير في طريق التشرذم والتباعد الحالي، يجعل مصالحه ومقدراته ألعوبة بأيدي الآخرين، روسيا

وغيرها لذلك لا مناص ولا بديل عن الإتحاد والتعاون في أي صورة أو شكل وبأي وسيلة أو طريقة منقذه للوضع المتردي في التعاون العربي.

الخاتمة:

خلص الدراسة الي أن الوجود الروسي في سوريا وبعض الملفات بالمنطقة العربية قد ساعد على عدم انفراد الولايات المتحدة بالقرار فيما يخص أزمات المنطقة، وهو ما يمكن اعتباره نوع من الحماية غير المباشرة من بعض المواقف الأمريكية التي تتحرك فيها لصالح إسرائيل بالأساس أو وفق أجندة معينة قد تؤدي لتدمير أو تفكيك الدول العربية. كما أن تدخل روسيا في سوريا قد مهد لمزيد من التعاون في الشرق الأوسط بين الروس والإيرانيين والأتراك، وهو أمر في جانبه إيجابي حال تفاهمت هذه الدول وتعاونت مع الرؤية العربية، إلا أنه قد يتحول لسلبي حال تعارضت المصالح الروسية العربية، فعندها سيتحول هذا التعاون الروسي الاقليمي لأداة ضغط على مصالح الدول العربية، وهو ما يعقد الأوضاع بالمنطقة العربية ويؤدي إلى انخفاض التأثير العربي لصالح التدخل الروسي والدول الإقليمية المتحالفة معها، والتأثير المباشر على قدرة الدول العربية على التحكم في قضاياها المركزية وتراجع هذه القضايا بالأجندة الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

من النتائج كذلك أن العلاقات الروسية مع كلاً من إيران وتركيا إلى إحداث خلل في التوازن الإستراتيجي في المنطقة وتغيير مراكز الثقل بإضافة قوى من خارج نطاق الدول العربية مما يعطي المبررات والذرائع لاحتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية وتفوقها في الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية.

المراجع

[1] مطر جميل واخرون، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر-المغرب– سورية، مركز درا سات الوحدة العربية، بيروت،2011، ص ص243-244.

[2] Francis Herreros, Peace of cemeteries: civil war dynamics in Post war states' repression, Politics & society, Vol. 39, no. 2, p.p. 175 -177.

[3] http://www.aljazeera.net/news/pages/be9faafd-0257-4037-ab8d-c7252bf7097d

[4] الوليد أبو حفيظة، التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط، المجلد 4، العدد2، مجلـة مدارات سياسية، الجزائر، 2020م، ص 19.

[6] مي غيث، التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، نوفمبر 2015، متاح علي http://www.eipss-eg.org

[7] هاني سمير علي، أمريكا وروسيا.. محطات تاريخية من صراع القوة وبسط النفوذ، على الرابط التالي: http://www.arageek.com

[8] epublican allies blast Trump's decision to hand northern Syria over to Turkey, CNBC, 8/10/2019:https://cnb.cx/34553Gy

[9] احمد دياب، روسيا والغرب من المواجهة إلى الشراكة ، السياسة الدولية، العدد 149، أغسطس 2002ص 137.

[10] لمزيد من ردود الأفعال على الاحتلال الروسي لسوريا، مركز الشرق العربي، أكتوبر 2015 ، متاح على الرابط التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk

[11] سيناريوهات ثلاثة: قراءة في الرؤية الروسية لمستقبل الأزمة السورية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عدد 26، فبراير 2016، ص2

[12] خورشيد دلي، تركيا والتدخل العسكري في سوريا ، مركز الجزيرة للدراسات ، يوليو 2015 ، متاح علي الرابط التالي: http://www.aljazeera.net

[13] فتحية فرقاني، تداعيات التدخل العسكري الروسي فى سوريا على تركيا، المعهد المصري لدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر نوفمبر 2015، متاح علي http://www.eipss-eg.org

[14] حسام السعد وطلال المصطفى: محددات الوجود الإيراني في سورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 12 مارس 2018، ص 29

[15] علي حسين باكير: التباين الروسي – الإيراني حول مستقبل سورية – ورشة عمل "محددات العلاقات الإيرانية – الروسية وتجلياتها في سورية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ومركز الدراسات الإيرانية (إيرام)، أنقرة- 7 أكتوبر 2017، ص 98

[16] أحمد بن ضيف الله القرني، (آفاق التخادم الاستراتيجي الروسي – الإيراني في سورية)، مركز الدراسات والبحوث الإيرانية، النشر 18 يونيو 2020، الزيارة 11 نوفمبر 2022، متاح علي الرابط التالي: https://2u.pw/8E1k6O

[17] ديمتري ترينين: روسيا وإيران (انعدام الثقة في الماضي وتعاون في الوقت الحاضر)، مركز كارنيغي/ موسكو 8 سبتمبر 2016، ترجمة: سمير رمان،15 ديسمبر 2016.

[18] نداف بولاك، التنسيق الإسرائيلي الروسي في سوريا: جيد حتى الان، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تاريخ النشر ديسمبر 2015، متاح علي:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/israeli-russian-coordination-in-syria-so-far-so-good

[19] كيف استفادت إسرائيل من التدخل الروسي في سوريا عسكريًا واستراتيجيًا، موقع Sas post، تاريخ النشر ديسمبر 2015، متاح على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/how-israel-has-benefited-from-the-russian-military-intervention-in-syria/

[20] علي حيدر، إسرائيل: أصبح من الصعب كسر حزب الله، موقع الأخبار، ابريل 2015، العدد 2730، متاح على الرابط التالي: http://al-akhbar.com/node/245079

[21] Jean-Arnault Dérens, Laurent Geslin, "L'obsession antirusse", Le Monde diplomatique, n°721, avril 2014, p.4

[22] عبد الناصر العابد، التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدواعي والتداعيات والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر أكتوبر 2015، متاح على موقع http://studies.aljazeera.net

[23] أحمد محمد متولي، تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015)، ص 6

[24] ليونيد إيسايف، رؤية من موسكو: هل تسعى روسيا إلى زيادة دورها في اليمن؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2021م، ص 26.

[25] سميحة عبد الحليم، التدخل الروسي في سوريا وموازين الصراع، موقع أخبار مصر، تاريخ النشر أكتوبر 2015، متاح على موقع http://www.egynews.net

[26] لمي مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2018م، ص 364.

[27] ريهام مقبل، " نهاية الممانعة: أبعاد التحول في الموقف الروسي من الصراع في سوريا"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،2014/7/28، انظر الرابط:
http://rcssmideast.org/%D8%A7D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85% D8%A7%D9%86%D8%B9%D8 %A9.html

[28] أسامة أبو أرشيد ، التدخل العسكري الروسي في سورية وتحدياته أمريكية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر أكتوبر 2015.

[29] شكري محمود، الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية في الظروف الراهنة: الأزمة السورية نموذجا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، 2018م، ص 36.

[30] ما أهداف التدخل الروسي في سوريا، BBC، تاريخ النشر أكتوبر 2015، متاح على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic

[31] ريهام سالم، سيناريوهات لمستقبل التدخل الروسي بسوريا في ظل الأزمة الاقتصادية ، شؤون خليجية، يناير 2016، متاح علي الرابط التالي: http://alkhaleejaffairs.info/c-31417/

[32] جورج شكري كتن "العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها "، دراسات استراتيجية، العدد 53، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى 2001، ص ص89-99.

[33] خالد ممدوح العزي، روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط: المصالح فوق كل اعتبار، صحيفة المستقبل العربي، العدد 4694، 21مايو 2013، ص 19.

[34] محمد سعد أبوعامود، "روسيا. حضور جديد في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، يوليو 2010، ص210.

[36] محمد نجيب السعد، قضايا. روسيا والشرق الأوسط، العدد 1324، جريدة الوطن، سلطنة عمان، 2016م، ص 123.